الأمم المتحدة

DP/2016/1

Distr.: General
26 October 2015
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٦
٢٥-٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، نيويورك
البند ١ من جدول الأعمال المؤقت
المسائل التنظيمية

تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥ (٣١ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، نيويورك)

المحتويات

الفصل		الصفحة
أولا -	المسائل التنظيمية	٣
	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣
ثانيا -	بيان مديرة البرنامج والحوار المتعلق بالتمويل المنظَّم	٣
ثالثا -	الشؤون المالية والميزانوية والإدارية	٣
رابعا -	الالتزامات بتمويل البرنامج الإنمائي	٣
خامساً -	البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها	١١
سادساً -	التقييم	١٢
	الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان	١٤
سابعا -	بيان المدير التنفيذي والحوار المتعلق بالتمويل المنظم: تنفيذ استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات	١٤

201115 101115 15-18845 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثامنا – الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان ١٤
تاسعا – الشؤون المالية والميزانوية والإدارية ١٤
عاشرا – التقييم ٢٢
حادي عشر – البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة ٢٤
الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٢٥
ثاني عشر – بيان المديرة التنفيذية وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ..... ٢٥
الجزء المشترك ٢٨
ثالث عشر – الشؤون المالية والميزانوية والإدارية ٢٨
رابع عشر – متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ٣٠
خامس عشر – الزيارات الميدانية ٣١
سادس عشر – مسائل أخرى ٣٣

أولا - المسائل التنظيمية

١ - عُقدت الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمقر الأمم المتحدة في نيويورك من ٣١ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٢ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ٢٠١٥ (DP/2015/L.3)، كما اعتمد تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠١٥ (DP/2015/24). وأقر المجلس مشروع خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٦ (DP/2015/CRP.2) وخطةَ العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٦.

٣ - وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٥ في الوثيقة DP/2016/2 التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.

٤ - ووافق المجلس التنفيذي في المقرر ٢٠١٥/٢٢ على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٦:

الدورة العادية الأولى:	من ٢٥ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦
الدورة السنوية:	من ٢٠ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (جنيف)
	أو من ٦ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (نيويورك)
الدورة العادية الثانية:	من ٦ إلى ٩ و ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا - بيان مديرة البرنامج والحوار المتعلق بالتمويل المنظَّم

ثالثا - الشؤون المالية والميزانوية والإدارية

رابعا - الالتزامات بتمويل البرنامج الإنمائي

٥ - تناولت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ملاحظاتها الافتتاحية أمام المجلس التنفيذي (متاحة في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي Executive Board website) مجموعة من المواضيع على خلفية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي من المقرر أن تعتمدها الجمعية العامة في وقت لاحق من الشهر. وشملت تلك المواضيع ما يلي: (أ) المحطة الرئيسية

التي يشكلها تقرير الأمين العام عن الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥؛ (ب) نتائج المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في أديس أبابا الذي توصلت فيه الدول الأعضاء إلى توافق على إطار جديد لتمويل التنمية؛ (ج) الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي من أجل تنفيذ الاتفاقات العالمية الجديدة التي جرى التوصل إليها في عام ٢٠١٥، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتوافُق أديس أبابا على إطار تمويل التنمية، والنتائج المتوقعة للمؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛ (د) خطة إصلاح الأمم المتحدة وقيادةُ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنظام المنسق المقيم، بما في ذلك تقديم الدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ (هـ) الالتزام الجاري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشفافية والمساءلة؛ (و) الحوار المتعلق بالتمويل المنظَّم (جرى التطرق إليه في الجزء الثاني من هذا الجزء)؛ (ز) دور البرنامج الإنمائي في حالات النزاع والأزمات والكوارث، لا سيما في أوكرانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية العربية السورية وجنوب السودان ودومينيكا والعراق وكولومبيا وليبيا وميانمار ونيبال وهايتي واليمن، فضلا عن البلدان المتضررة من الفيروس إيبولا في سيراليون وغينيا وليبريا.

٦ - وفي إطار مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، سيستخدم البرنامج الإنمائي مقاربة التعميم والتسريع ودعم السياسات MAPS - التي يمكنه من خلالها: (أ) مساعدة الحكومات على إدراج الخطة الجديدة في خطط التنمية الوطنية؛ (ب) دعم البلدان في تسريع وتيرة التقدم المحرز في بلوغ غايات أهداف التنمية المستدامة؛ (ج) جعل الخبرة السياساتية لمنظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة والحوكمة متاحة للحكومات طوال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويعمل البرنامج الإنمائي من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على وضع توجيهات للتقارير الوطنية عن أهداف التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، خضعت الدفعة الجديدة من البرامج القطرية الجاري تقديمها إلى المجلس للموافقة، لتقييم دقيق وكانت أول مَن أقام صلة وصل بين الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٧ - وفي ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة غداة توافُق أديس أبابا، سلطت مديرة البرنامج الإنمائي في معرض إشارتها إلى الأهمية غير المنقوصة التي تتسم بها المساعدة الإنمائية الرسمية وبناء القدرات الوطنية على تعبئة الموارد، الضوء على الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي لمساعدة البلدان المستفيدة من البرامج، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، للاستفادة من طائفة متنوعة من فرص التمويل. واضطلع البرنامج الإنمائي أيضا بدور نشط في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بتغير المناخ المزمع عقده

في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ من خلال تبادل المعارف والخبرات مع المفاوضين التابعين لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية وبناء قدراتهم، واستضافة الحوارات الإقليمية بشأن الاشتراكات المحددة وطنيا المزمع تقديمها، ووضع أطر سياساتية وتنظيمية مؤاتية تشجع استثمار القطاع الخاص في الطاقة المتجددة، وتدابير التخفيف من الآثار، وتقديم الدعم في إعداد المشاريع للصندوق الأخضر للمناخ، الذي كان البرنامج الإنمائي واحدا من منظماته المعتمدة الـ ٢٠.

٨ - واسترعت مديرة البرنامج الإنمائي الانتباه إلى الآثار المترتبة على مجمل قرارات التمويل التي تتخذها الدول الأعضاء بالنسبة إلى البرنامج الإنمائي وقدرته على تحقيق الأهداف المحددة في خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وعلى دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وقيادة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ومع تأكيدها أن المنظمة تبذل كل جهد ممكن، بما في ذلك تنظيمها الداخلي في الآونة الأخيرة، وإطلاق ''حملة الـ ١٠٠ شريك''، من أجل تكييف نموذج تسيير أعمالها مع الطابع المتغير للتمويل، ناشدت أعضاءَ المجلس زيادة اشتراكاتهم في الموارد العادية (الأساسية)، التي تشكل الضمانة الوحيدة لوجود برنامج إنمائي على مستوى استراتيجي عال وأداء رفيع. وعلاوة على ذلك، كان البرنامج الإنمائي يعمل على مضاهاة أو تخطي معاييره المرجعية لأفضل الممارسات في مجال الشفافية والمساءلة، ولا سيما من خلال برنامجه للشفافية - open.undp.org - وإنشاء عملية أكثر استقلالية للدعوة إلى الكشف عن المعلومات العامة.

٩ - وفي ما يتعلق بقضايا الاتساق، برهن البرنامج الإنمائي عن مهارات قيادية قوية من خلال العمل مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية، وإنشاء مرفق الابتكار التابع لأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وفي إنشاء برنامج شبكي للأفرقة القطرية يعمل على تجميع القدرات والأدوات والتوجيهات المتاحة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائي من أجل العمل على تحقيق كلٍ من أهداف التنمية المستدامة، بما يشمل نظام إدارة المعلومات العالمية للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية؛ وفي دعم العمل الجاري على تطبيق إجراءات التشغيل الموحدة لدعم العدد المتزايد من البلدان المشمولة بمبادرة توحيد الأداء. وواصل البرنامج الإنمائي المشاركة في حوارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تحديد دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل، وكان في صدد وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٠ - وشدد أعضاء المجلس، في إطار تثمين روح التعاون وتعددية الأطراف التي بثتها الدول الأعضاء لدى تصميم واعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، على الدور الحيوي

الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والبرنامج الإنمائي في تنفيذ الخطة. وحثوا الأمم المتحدة على أن تظل قادرة على الوفاء بالغرض من أجل مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة التحدي. وطلبوا من البرنامج الإنمائي، على وجه الخصوص، دعم الجهود التي تبذلها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق النتائج التي يطلبها مواطنوها، مع مواصلة عمله البالغ الأهمية بناء القدرة على التكيف، والحكم الديمقراطي والانتعاش، بما ينسجم مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمجتمعات المسالمة والحاضنة للجميع. بيد أنه نظراً للتحدي الذي تطرحه خطة عام ٢٠٣٠، رأوا أن من الضروري مواصلة إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بحيث تظل قادرة على الوفاء بالغرض، على نحو ما ذُكر في حوارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١١ - وأشارت مع الأسف مجموعة من الوفود - في معرض توجيه الانتباه إلى ولاية البرنامج الإنمائي في إطار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧) - إلى أنه لم يتم الوفاء بجوانب عدة من تلك الولاية، لا سيما في ما يتعلق بمفهوم الكتلة الحرجة من الموارد الأساسية واختلال التوازن بين الموارد الأساسية/غير الأساسية. ورغم تنويه الوفود بحملة الـ ١٠٠ شريك للبرنامج الإنمائي، فقد حذرت من أن وجود قاعدة ضيقة من الموارد الأساسية، التي انخفضت بمستوى لم يسبق له مثيل بلغ نسبة ١١ في المائة في عام ٢٠١٤، يعرِّض للخطر مبدأ عالمية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، فضلا عن قدرة البرنامج الإنمائي على تطبيق خطته الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والوفاء بولايته في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ودعت إلى تحسين كمية الموارد الأساسية ونوعيتها وإمكانية التنبؤ بها في ما يتعلق بجميع البلدان المستفيدة من البرامج. وينبغي للموارد غير الأساسية، من جانبها، أن تكون مرنة ومتسقة مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي والأولويات الوطنية، على أساس إعداد برامج قائمة على الطلب تمسك الجهات الوطنية بزمامها. وأعربت المجموعة عن القلق من إمكان حصول زيادة في تمثيل البلدان المانحة، وحثت على زيادة الأخذ بالديمقراطية إزاء البلدان النامية في المجلس التنفيذي وعلى تحقيق تمثيل جغرافي عادل في الهيكليات الإدارية للبرنامج ونظام المنسق المقيم.

١٢ - وفي معرض تشديد مجموعة البلدان نفسها على أنه يتعين أن يكون القضاء على الفقر في جميع أشكاله المتعددة الأبعاد الهدف الشامل للبرنامج الإنمائي، على النحو المنصوص عليه في خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وفي أهداف التنمية المستدامة، طلبت المجموعة من البرنامج الإنمائي أن يواصل تقديم التقارير عن برامجه الهادفة إلى القضاء على الفقر، من

خلال اعتماد مقاييس شفافة للتقدم تتخطى نصيب الفرد من الدخل، لا سيما في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. وكررت أيضا تأكيد الهواجس الإضافية التي كانت أعربت عنها خلال الدورة السنوية لعام ٢٠١٥، ومنها: (أ) إزالة المؤشرات الثلاثة المتصلة بالحوكمة التي تضمَّنها مشروع الإطار المتكامل للنتائج والموارد للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ولاحقا، موافقة المجلس على الإطار المعدل في الدورة الحالية، مع إبداء احترام كامل للحيز المتاح لواضعي السياسات الوطنية؛ (ب) الاستقلالية التنفيذية لمكتب التقييم المستقل، بما في ذلك إشراف المجلس على عملية تعيين مديره، وهو أمر أساسي لمصداقيته. وفي هذا الصدد، دعت المجلسَ إلى التعجيل في إنجاز سياسة التقييم المنقحة في الدورة الحالية. وكررت المجموعة تأكيد موقفها بأنه ينبغي للدورات السنوية للمجلس أن تُعقد في نيويورك حصراً عوض اتباع الممارسة الحالية بالتناوب بين نيويورك وجنيف، من أجل توسيع مشاركة البلدان النامية.

١٣ - ودعت مجموعة أخرى من الوفود إلى وضع خطة عمل شاملة للتعاون مع البلدان المتوسطة الدخل من أجل بلورةِ مقاربةٍ متكاملة وشاملة للقضاء على الفقر تلبي احتياجاتها المحددة. وشددت، في معرض تسليطها الضوء على أن ٧٠ في المائة من فقراء العالم يعيشون في البلدان المتوسطة الدخل، على أن الاتجاه نحو تقليص التمويل والأنشطة البرنامجية في البلدان المتوسطة الدخل قد يؤدي إلى عكس المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق النفس. وأكدت مجموعة أخرى من الوفود، باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تضم أيضا عددا كبيرا من البلدان المتوسطة الدخل، أوجه الضعف الخاصة بها من حيث تأثرها بتغير المناخ والكوارث الطبيعية، وهي تتطلع إلى الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي في مجال بناء القدرات ودعم التنمية، بما ينسجم مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية لعام ٢٠١٥، ومسار ساموا للدول الجزرية الصغيرة النامية لعام ٢٠١٤. وشددت هذه البلدان أيضا على الأهمية التي توليها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والدور الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في تعزيزهما من خلال زيادة الموارد المالية والبشرية ومن خلال تدعيم الشراكات الإقليمية ودون الإقليمية.

١٤ - ورأى عدد من أعضاء المجلس أن البرنامج الإنمائي ما زال يضطلع بدور رئيسي في تعزيز الصلة القائمة بين العمل الإنمائي والإنساني، من جهة، والتمويل، من جهة أخرى، على النحو المبين في خطة عمل أديس أبابا. وأبرزوا دور البرنامج الإنمائي في مساعدة البلدان في بناء القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية والأزمات الناجمة عن أعمال البشر والنزاعات، وفي إعادة البناء بشكل أفضل وأقوى. وشجعوا البرنامج على أن يواصل العمل عن كثب مع

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لضمان أن يضع مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لعام ٢٠١٦ برنامجاً طموحاً حيويا لنجاح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٥ - وأكدت مديرة البرنامج الإنمائي في ردها، على الأهمية المحورية للقضاء على الفقر باعتباره الهدف الشامل للخطة الاستراتيجية التي وضعها البرنامج الإنمائي وللحملة التي ينظمها ليصبح قادرا على الوفاء بالغرض لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسلطت الضوء على الدور الهام الذي تضطلع به المنظمة في الانتعاش المبكر، وفي الإعداد لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لعام ٢٠١٦ والمشاركة فيه، والذي أعربت فيه عن أملها بأن يحرز الشركاء تقدما جوهريا على صعيد التمويل، ولا سيما في ضوء ارتفاع حجم التمويل الإنساني ثلاثة أضعاف خلال العقد الماضي والضغوط التي فرضتها على التمويل الجماعي المتاح. ووجهت الانتباه إلى الضعف الخاص الذي تعاني منه الدول الجزرية الصغيرة النامية وإلى الاحتياجات الخاصة للبلدان المتوسطة الدخل. وفيما يتعلق بالتمويل، أكدت، في معرض حديثها عن الشواغل التي أثيرت في المجلس، على مدى أهمية الموارد الأساسية في ضمان تمكن البرنامج الإنمائي من الاضطلاع بولايته المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وبدوره القيادي الخاص لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفيما يتعلق بالشواغل التي أثيرت بشأن مؤشرات الحوكمة في إطار البرنامج الإنمائي المتكامل للنتائج والموارد للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، أشارت إلى أن هذه المؤشرات لن تطبَّق إلا على المستوى القطري وفي ظل تقيد صارم برغبات الدول الأعضاء وبمبدأ إمساك الجهات الوطنية بزمام الأمور.

الحوار المتعلق بالتمويل المنظم؛ الشؤون المالية والميزانوية والإدارية؛ والالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٦ - قدمت المديرة المعاونة للبرنامج الإنمائي، هذا البند، بما في ذلك الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠١٤ (DP/2015/26)، ومعلومات تفصيلية ذات صلة بالاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠١٤ (DP/2015/26/Add.1)، وحالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية اللازمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصناديقه والبرامج المرتبطة به لعام ٢٠١٥ وما بعده (DP/2015/27). وقد تلت ذلك ثلاثة عروض قدمها كل من مدير مكتب العلاقات الخارجية والدعوة في البرنامج الإنمائي عن الحوار المتعلق بالتمويل المنظم؛ ومدير مكتب دعم البرامج والسياسات في البرنامج الإنمائي عن نوافذ التمويل المواضيعية؛ ونائب المدير وكبير الموظفين الماليين بمكتب الإدارة في البرنامج الإنمائي عن الحالة المالية في عام ٢٠١٤ والتوقعات لعام ٢٠١٥ وما بعده. وفي المقابل، عرض كل من الممثل الدائم لبنن ونائب

الممثل الدائم لشيلي ونائب الممثل الدائم للنرويج وجهات نظرهم بشأن الطابع المتغير لتعاونهم مع البرنامج الإنمائي، في ضوء المتغيرات الحاصلة في المشهد المالي.

١٧ - وأعرب أعضاء المجلس، في معرض إشارتهم إلى التوافق في الآراء الذي تم التوصل إليه في عام ٢٠١٥ بشأن كل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإطار أديس أبابا لتمويل التنمية، عن أملهم بأن تتوصل الوفود على غرار ذلك إلى اتفاق بشأن مستقبل تمويل البرنامج الإنمائي. وأكدوا، أثناء إبداء استعدادهم للاستمرار في المشاركة في مناقشات صريحة وعملية في إطار الحوار المتعلق بالتمويل المنظم، أنه يتعين على البرنامج الإنمائي ألا يدخر جهداً لتأمين قاعدة صلبة ومستقرة وموثوق بها للموارد الأساسية، يعتبرونها عاملا رئيسيا لنجاح المنظمة في توجهها لتصبح قادرة على الوفاء بالغرض وتقديم دعمها للبلدان المستفيدة من البرامج، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، مع تلبيتها للاحتياجات الخاصة للبلدان المتوسطة الدخل. ويتسم التخطيط المالي السليم والشفافية المالية بأهمية بالغة، لا سيما وأن مصادر التمويل ستبقى دون شك متنوعة من حيث عددها وطابعها، بينما ينبغي لأعضاء المجلس وللبرنامج الإنمائي أن يعملا معا لمواجهة التجزؤ. وفي هذا الصدد، رأوا أن من المشجع أن البرنامج الإنمائي تمكَّن في عام ٢٠١٤ من أن يحافظ على وضع إيجابي لصافي الأصول المدرجة في بيان ميزانيته ومن أنه حقق سيولة في الموارد الأساسية في نهاية السنة تفوق الحد الأدنى الذي يطلبه المجلس.

١٨ - وفي معرض توجيه أعضاء المجلس الانتباه إلى الاختلال القائم بين الموارد الأساسية وموارد أخرى (غير الأساسية) وإلى الانخفاض المستمر في حجم الموارد الأساسية المنخفض بنسبة ١١ في المائة في عام ٢٠١٤، التي اعتبروها بمثابة انعكاس لكل من الوقائع المالية العالمية والمشهد الجديد للتمويل الإنمائي اللذين يستكشف من خلالهما المانحون التقليديون والجدد سبلاً مبتكرة للاستفادة من النتائج، أملوا بأن يشير الحوار المنظَّم إلى سبيل يؤدي إلى الخروج من مأزق الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية. وكان هناك قلق عام من أن يهدد الانخفاض المستمر في قاعدة الموارد الأساسية في نهاية المطاف قدرةَ البرنامج الإنمائي على تحقيق المكاسب ومن أن يعكس هذا الانخفاض اتجاهَ المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق النفس. ومع الإشارة إلى أنه بينما ساهمت ١٢٠ من الدول الأعضاء في ثلاث منظمات إنمائية أخرى تابعة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٤ ولم يساهم سوى ٥٦ دولة في البرنامج الإنمائي، أكدت مجموعة من البلدان أن توفير التمويل المستدام والقابل للتنبؤ به للبرنامج الإنمائي لن يكون ممكناً إذا قدمت ١٠ جهات مانحة نسبة تقارب ٨٤ في المائة من قاعدة الموارد الأساسية، على غرار ما حدث في عام ٢٠١٤. لذلك، حثت المجموعة على الحصول على

مساهمات من الجهات المانحة الناشئة والبلدان النامية الأخرى، بالإضافة إلى تعبئة القطاع الخاص، مع تقييم الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي من أجل توسيع قاعدة جهاته المانحة من خلال حملته التي تضم ١٠٠ شريك.

١٩ - وفي معرض التأكيد على ضرورة اتباع نهج جديدة لتحسين نوعية التمويل المواضيعي من الموارد غير الأساسية، رحبت الوفود باقتراح البرنامج الإنمائي الذي يدعو إلى إصلاح وتوحيد أدواته التمويلية لزيادة المرونة وتقديم حوافز أكثر إغراءً من غيرها، مثل فكرة النوافذ الأربع للتمويل المواضيعي الشامل التي سيبدأ العمل بها في عام ٢٠١٦. وأكدت من جديد التزامها بشفافية التمويل وفعاليته على الصعيد القطري وبتحسين نوعية التمويل عموما. وأشارت إلى أن نجاح نوافذ التمويل يتوقف على قدرة البرنامج الإنمائي على اجتذاب التمويل الجيد النوعية مع تجنب أي ابتعاد عن القاعدة الأساسية. وينبغي للبرنامج أن يربط أدوات التمويل تلك بمزاياه النسبية وبأولويات الخطة الاستراتيجية، مع العمل من أجل تحقيق إدارة فعالة أصغر حجما ووضع نماذج أنجع للإبلاغ. وإنها على ثقة بأن المساهمين الجدد سيلحقون بالركب متى بدأ العمل بآليات التمويل الجديدة. ورحبت الوفود بإنشاء صندوق متعدد الوكالات للأهداف الإنمائية للألفية غرضه دعم المبادرة الاستراتيجية لتعميم وتسريع ودعم السياسات التي أقرتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وجميع الجهود المبذولة باتباع نهج شامل على نطاق منظومة الأمم المتحدة للاستفادة إلى أقصى حد من الموارد المحدودة وتبادل الخبرات وتقاسم الأعباء، بما في ذلك من خلال عمليات الشراء المشتركة. وفي معرض إبراز التزامها بفعالية المعونة، رحبت الوفود برأي المنظمة غير المشفوع بتحفظات عن مراجعة حسابات المنظمة للسنة العاشرة على التوالي وباستمرار التزامها بخفض تكلفة المعاملات. وتتطلع الوفود إلى استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤ -٢٠١٧، ولا سيما في سياق الخطة الجديدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢٠ - وردا على ذلك، أكدت المديرة المعاونة للبرنامج الإنمائي أهمية جميع الطرائق المتبعة لتمويل البرنامج، ولا سيما المساهمات المتعددة السنوات الطويلة الأجل في الموارد الأساسية التي تكفل قدرة المنظمة على تنفيذ خطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤ -٢٠١٧، ودورها التنسيقي في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، أبرزت أهمية نوافذ التمويل المواضيعي لضمان تحسين نوعية البرمجة والحاجة إلى توفير تمويل احتياطي للأزمات غير المتوقعة.

٢١ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٥/١٦ بشأن مسائل تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

خامساً – البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٢٢ – قدمت المديرة المعاونة للبرنامج الإنمائي هذا البند ولمحة عامة عن البرامج القطرية والتمديدات. وعرض الممثل الدائم لكولومبيا وثيقة البرنامج القطري لكولومبيا بالتفصيل. وعرض المديرون الإقليميون لكل من أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، والدول العربية، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي البرامج القطرية لكل من إندونيسيا وأوزبكستان وأوغندا وبنما وبيلاروس وتركيا والجزائر وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وجورجيا وزامبيا وزمبابوي والسلفادور وسوازيلند وصربيا (بما في ذلك نتائج وموارد إطار كوسوفو* في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤) والصين وطاجيكستان وغينيا – بيساو وكازاخستان وكمبوديا وكولومبيا وماليزيا وملديف، وسوازيلند، وطاجيكستان، فضلا عن التمديد الأول سنة واحدة للبرامج القطرية لبوركينا فاسو، وتشاد، والصومال، والتمديد الاستثنائي سنة واحدة للبرنامج القطري لكوت ديفوار والتمديد الثاني سنة واحدة لكل من البرنامج القطري للبنان وليبيا.

٢٣ – واستعرض المجلس التنفيذي وأقر، وفقا لمقرره ٢٠١٤/٧، وثائق البرنامج القطري لكل من الجزائر (DP/DCP/DZA/3)؛ وبيلاروس (DP/DCP/BLR/3)؛ وكمبوديا (DP/DCP/KHM/3)؛ والصين (DP/DCP/CHN/3)؛ وكولومبيا (DP/DCP/COL/2)؛ والسلفادور (DP/DCP/SLV/3)؛ وجورجيا (DP/DCP/GEO/3)؛ وغينيا – بيساو (DP/DCP/GNB/2)؛ وإندونيسيا (DP/DCP/IDN/3)؛ وكازاخستان (DP/DCP/KAZ/3)؛ وماليزيا (DP/DCP/MYS/3)؛ وملديف (DP/DCP/MDV/3)؛ وبنما (DP/DCP/PAN/3)؛ وصربيا (DP/DCP/SRB/2)، بما في ذلك إطار النتائج والموارد لكوسوفو* في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (DP/DCP/SRB/2/Add.1)؛ وسوازيلند (DP/DCP/SWZ/3)؛ وطاجيكستان (DP/DCP/TAJ/2)؛ وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا (DP/DCP/MKD/3)؛ وتركيا (DP/DCP/TUR/3)؛ وأوغندا (DP/DCP/UGA/4)؛ وأوزبكستان (DP/DCP/UZB/3)؛ وزامبيا (DP/DCP/ZMB/3)؛ وزمبابوي (DP/DCP/ZWE/3).

٢٤ – وسحب المجلس التنفيذي وثيقة البرنامج القطري لأذربيجان (DP/DCP/AZE/3 و Corr.1).

٢٥ – وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتمديدات الأولى سنة واحدة للبرامج القطرية لكل من بوركينا فاسو وتشاد والصومال (DP/2015/28).

* تفهم جميع الإشارات إلى كوسوفو في هذا التقرير بأنها ترد في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

٢٦ - ووافق المجلس التنفيذي على التمديد الاستثنائي سنة واحدة للبرنامج القطري لكوت ديفوار وعلى التمديدين الثانيين سنة واحدة للبرنامجين القطريين للبنان وليبيا (DP/2015/28).

سادساً - التقييم

٢٧ - قدم مدير مكتب التقييم المستقل في البرنامج الإنمائي تقييم إسهام البرنامج الإنمائي في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (DP/2015/29). وقدم مدير مكتب السياسات ودعم البرامج في البرنامج الإنمائي، رد الإدارة على التقييم (DP/2015/30).

٢٨ - وفي معرض الإشارة إلى أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هما عاملان رئيسيان لنجاح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، رحب أعضاء المجلس بنتائج التقييم وتوصياته بشأن الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، ورأوا أن رد الإدارة إيجابي، ولا سيما جدولها الزمني للتنفيذ. وأثنوا على مكتب التقييم المستقل لما يضطلع به من عمل ممتاز بشأن تقييم إسهام البرنامج الإنمائي في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ووجهت الوفود الانتباه بوجه خاص إلى التوصية التي تدعو إلى أن تحرص جميع برامج وسياسات البرنامج الإنمائي على اعتبار المرأة عنصراً مساعدا ومواطنة فاعلة، والتي تعتبر أن إسهام البرنامج الإنمائي في التغيير التحويلي يتطلب بذل جهود حثيثة في جميع مجالات التركيز تستهدف جذور أوجه التفاوت، وهياكل السلطة غير المتساوية، و المشاركة والعلاقات، بما في ذلك المعايير غير المتساوية، والقيم والسياسات. وينبغي للبرنامج الإنمائي أيضا أن يسعى إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في صفوف قوة العمل الخاصة به.

٢٩ - وأكدت الوفود من جديد، في معرض إقرارها بإسهام البرنامج الإنمائي المتواصل في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يواصل العمل بوصفه كيانا قياديا في هذا المجال في إطار منظومة الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص من خلال إقامة شراكة وثيقة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وإن ما تقيمه الأمم المتحدة من شراكات وتقوم به من تنسيق يتسمان بأهمية بالغة في البلدان الخارجة من الأزمات وتلك المتأخرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهما ساعدا في تجنب الازدواجية وتعزيز المساواة بين الجنسين على نطاق المنظومة. وطلبت الوفود إلى البرنامج الإنمائي أن يواصل تعزيز ميزاته النسبية وتعميمها، وذلك مثلاً في مجال تغير المناخ، وأن يخصص، تمشيا مع هدف الأمم المتحدة على نطاق المنظومة، ما لا يقل عن ١٥ في المائة من موارده للأنشطة التي تركز في المقام الأول على المساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٧، وذلك باستخدام مؤشر المساواة بين الجنسين بوصفه

أداة التتبع الرئيسية. وعموما، رأت الوفود أن مؤشر المساواة بين الجنسين هو بمثابة أداة فعالة وموثوق بها للتتبع والإبلاغ والتخطيط، بما في ذلك بشأن النفقات والمخصصات المالية. وبالمثل، ووفقاً لما أقر به التقييم، فإن خِتم المساواة بين الجنسين يعد أداة مفيدة؛ وأعربت الوفود عن تقديرها للخطط الرامية إلى تقييم ختم المساواة بين الجنسين وشجعت البرنامج الإنمائي على تحفيز اعتماده في أكبر عدد ممكن من المكاتب القطرية.

٣٠ - وذكر أعضاء المجلس أنهم يتطلعون إلى الاستناد إلى التقييم في سياق استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بما في ذلك اقتراح إدماج استراتيجية البرنامج الإنمائي لتحقيق المساواة بين الجنسين في الخطة الاستراتيجية. وأبدت الوفود أيضا حرصها الشديد على اتّباع توصية التقييم المتعلقة بتعزيز رصد وتقييم الإسهامات المتصلة بتحقيق المساواة بين الجنسين، التي أشارت الوفود إلى أن من شأنها أن تساعد البرنامج الإنمائي في استخلاص الدروس المستفادة من شتى السياقات وفي تحسين صياغة دوره المتخصص والقيادي.

٣١ - وردا على ذلك، شدد مدير مكتب التقييم المستقل التابع للبرنامج الإنمائي على الطابع المعقد الكامن في صلب تقييم موضوع لا سيطرة للبرنامج الإنمائي على العديد من عناصره، ولفت الانتباه إلى التعاون الممتاز بين جميع الأطراف المعنية. وأشار إلى أن تقييمات نتائج التنمية تكشف عن عمل ملموس ومؤكد على الصعيد القطري، وهو ما يبرز على الخصوص في تلك التقييمات المواضيعية. وأقر بما اتسم به رد الإدارة من مستوى عال من التفصيل وأعرب عن رضاه عما أحرزه التقييم من تقدم وحققه من نتائج.

٣٢ - وأشار مدير مكتب سياسات ودعم البرامج التابع للبرنامج الإنمائي إلى أن البرنامج الإنمائي سيستخدم التقييم بالفعل من أجل مواصلة تعزيز تنفيذه لاستراتيجية تحقيق المساواة بين الجنسين وسيستفيد بالكامل من نظام التتبع الخاص بمكتب التقييم المستقل في قياس التقدم المحرز مقارنة بأهداف البرنامج الإنمائي الطموحة بشكل واضح. ولفت الانتباه في هذا الصدد إلى الخطى الثابتة التي يعمل بها البرنامج الإنمائي على تحقيق أهدافه، وذلك بوسائل تشمل ما يلي: (أ) تخصيص حد أدنى من الموارد لا يقل عن ١٥ في المائة للأنشطة المتصلة تحديدا بتحقيق المساواة بين الجنسين (شدد على أن البرنامج الإنمائي يرمي إلى قياس مدى نجاحه وفقا لأشد المبادئ صرامة)، وهو ما وفرت له أهداف التنمية المستدامة، المراعية بطبعها للمنظور الجنساني، معيارا قويا؛ (ب) عمل الأمم المتحدة المشترك من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على كل من الصعد العالمي والإقليمي والقطري؛ (ج) اعتماد البرنامج المؤسسي ونظام ضمان جودة المشاريع، اللذين يُعتبر بموجبهما التحليل

الجنساني والنتائج الجنسانية متطلبات إلزامية للتقييم الناجح؛ (د) إدراج فصل قوي الحجة وشامل للعديد من القطاعات بشأن النتائج الجنسانية في استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، استنادا إلى النتائج والدروس المستفادة على الصعيد القطري.

٣٣ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١٧/٢٠١٥ بشأن تقييم إسهام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ورد الإدارة عليه.

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

سابعا - بيان المدير التنفيذي والحوار المتعلق بالتمويل المنظم: تنفيذ استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، بما في ذلك:

ثامنا - الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

تاسعا - الشؤون المالية والميزانوية والإدارية

بيان المدير التنفيذي

٣٤ - أبرز المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الصندوق) في ملاحظاته الافتتاحية، توافق الآراء التاريخي بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المزمع اعتمادها قريبا، مشددا على أن دور الأمم المتحدة هو ترجمة الاتفاق إلى إجراءات جريئة تغير حياة الناس ومسار الأمم. وأشار إلى أن تركيز أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في أديس أبابا على حقوق الإنسان يأتي كانعكاس لاستنتاجات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ وبرنامج عمله: ضرورة التركيز على أشد الفئات ضعفا، بما في ذلك النساء والشباب، واستخدام نهج قائم على حقوق الإنسان.

٣٥ - وأشار إلى أن أهداف التنمية المستدامة أعادت تأكيد الأهمية البالغة لولاية الصندوق، وبالأخص عمله الحالي الرامي إلى مساعدة البلدان على الاستفادة من إمكانيات الانفجار السكاني لشبابها، المعروف باسم ''العائد الديمغرافي''، وهو ما يتصدى له الصندوق من خلال بناء القدرات والشراكات وعن طريق الاستثمارات والإجراءات المحدَّدة الأهداف. وأضاف أن هذه الاستثمارات في الشباب تركز أيضا على تمكين المراهقات والنساء من خلال، مثلا، مبادرة العمل من أجل المراهقات والبرنامج العالمي لإنهاء زواج الأطفال، اللذين اكتسبا أهمية خاصة لبناء القدرة على الصمود في سياقات ما بعد انتهاء النزاع. وذكر أن الشباب، الذين كثيرا ما يُصوَّرون بأنهم عرضة للوقوع بسهولة في أسر التطرف، هم في

الواقع المساهمون الرئيسيون في بناء السلام والقدرة على الصمود – وأن الصندوق يعمل على الاستفادة من إمكاناتهم. ومن شبكة مبادرة الشباب الإفريقي، التي رُشحت لجائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٥، إلى مبادرة ''HackForYouth''، يقوم الشباب بتصميم حلول مبتكرة لطائفة من التحديات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.

٣٦ - وفي ظل وجود قرابة ٦٠ مليون شخص مشرد قسراً ووقوع نحو ٤٠٠ كارثة طبيعية في عام ٢٠١٤، قام الصندوق بزيادة استثماراته في السياقات الإنسانية من خلال التركيز على الحماية من العنف الجنساني والجنسي، وتقديم الخدمات الصحية المنقذة للحياة وخدمات التوليد، وكفالة تمتع الجميع بالصحة الجنسية والإنجابية وبالحقوق الإنجابية. وينخرط الصندوق بنشاط في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لعام ٢٠١٦، وهو حريص على مواءمة خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ مع أهداف التنمية المستدامة، وعلى إدراج استراتيجية إنسانية أوسع نطاقا تتضمن إطارا أكثر صلابة كجزء من استعراض منتصف المدة لعام ٢٠١٦. وأضاف أن جزءا من هذه الاستثمارات يشمل الجهود الناجحة التي بذلها الصندوق على مدى السنوات الخمس السابقة من أجل تعزيز سلامة الموظفين وأمنهم، خصوصا فيما يتصل بالموظفين الاحتياطيين في مراكز العمل المعرَّضة لمخاطر كبيرة، وتقوية استعداده لحالات الطوارئ والاستجابة لها.

٣٧ - وعلى المستوى المؤسسي، أبلغ المدير التنفيذي المجلس بأن الصندوق أطلق استراتيجيته الجديدة لإدارة موارد المؤسسة في حزيران/يونيه ٢٠١٥ وحدّد إلى جانب المعنيين بالمخاطر، ١٢ مجالا من مجالات المخاطر الرئيسية في المؤسسة. وتقوم جميع وحدات الأعمال في الصندوق بإجراء تقييمات المخاطر إلكترونيا وبتصميم استراتيجيات تخفيف المخاطر. وأعرب أيضا عن سروره بأن يفيد أن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة منح الصندوق تقريرا لمراجعة الحسابات غير مشفوع بتحفظات في عام ٢٠١٤، مع إحراز تقدم مرضٍ في تنفيذ التوصيات. وإضافة إلى ذلك، أبرز الأصداء الإيجابية الأولية الصادرة عن مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بشأن عمل الصندوق على معالجة المسائل مع البرنامج العالمي والإقليمي. وإذ أشار إلى التقدم المطرد على جبهة التقييم، ذكر أن الصندوق سيقدم خطته للتقييم المدرجة في ميزانية فترة السنوات الأربع ٢٠١٦-٢٠١٩ إلى المجلس خلال الدورة الحالية.

٣٨ - ومن الناحية المالية، واجه الصندوق في عام ٢٠١٥ انخفاضا حادا في الموارد زادته تفاقما أسعار الصرف غير المؤاتية. وطرح الصندوق، في خطته المتكاملة المحدَّثة للموارد للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، المقدمة إلى المجلس لينظر فيها، سلسلة من تدابير التقشف شملت جميع

مكونات الميزانية المتكاملة من أجل مواءمة الإنفاق والحفاظ على الاستدامة المالية، بما في ذلك خطط تخفيض الإنفاق. وشدد المدير التنفيذي على أن هذه الخطوة قد تؤثر سلبا في قدرة الصندوق على تنفيذ ولايته. وأكد بشكل خاص أن الفجوة المالية تؤثر سلبا في قدرة الصندوق على توفير خدمات أمن سلع تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية التي تشتد الحاجة إليها. ويعمل الصندوق مع الشركاء للتغلب على هذا التحدي، بما في ذلك تصميم استراتيجيته المتكاملة لتعبئة الموارد المعروضة على المجلس خلال الدورة، استنادا إلى قاعدته القوية من الجهات المانحة. وناشد أعضاء المجلس تقديم الدعم للبرنامج العالمي، ومن خلاله، إلى دعم ملايين النساء والفتيات في مختلف أنحاء العالم.

٣٩ - وأثنى أعضاء المجلس، في تعليقاتهم، على المدير التنفيذي لقيادته القوية وعلى موظفي الصندوق المتفانين لالتزامهم في جميع أنحاء العالم بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، وهو العمود الفقري لولاية الصندوق. وأشاروا إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتطلب استراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة تستند إلى الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، من أجل مجابهة التحدي. وأكدوا أن الولاية المحدَّدة للصندوق، المتمثلة في كفالة التمتع بالصحة الجنسية والإنجابية وبالحقوق الإنجابية، تتسم بأهمية بالغة لنجاح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ولهدفها الأساسي المتمثل في القضاء على الفقر والوعد بعدم إغفال أحد. ويصح ذلك بوجه خاص في أقل البلدان نموا وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية. وشددوا ضمن هذا السياق على أهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وعلى ضرورة الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. ولفتوا الانتباه أيضا إلى الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية - الحد من وفيات الأمهات وتوفير الحصول العام على الصحة الإنجابية - الذي لم يتحقق بعد وحثوا الصندوق على مواصلة المبادرة إلى التصدي للعمل غير المكتمل المتصل بالهدف ٥، وهو ما يكتسب أهمية خاصة في سياقات الأزمات التي تختل فيها الخدمات الصحية.

٤٠ - وأبرز أعضاء المجلس المجالات التي يرون أن الصندوق يتمتع فيها بمزايا نسبية في مواجهة التحديات التي تطرحها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والمتمثلة فيما يلي: تنظيم الأسرة، والإجهاض غير المأمون، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والعنف الجنساني في السياقات الإنسانية. وشجعوا الصندوق على بذل كل جهد ممكن على المستوى القطري من أجل تحقيق أهداف تنظيم الأسرة لعام ٢٠٢٠، مشيرين إلى التأخر في إحراز التقدم حتى الآن. ويتطلب ذلك قيادة وإرشادا أقوى في المكاتب القطرية، وبناء قدرة الموظفين على تسريع وتقوية حركة تنظيم الأسرة. وأعربوا عن تأييدهم القوي للبرنامج العالمي لتعزيز أمن

سلع الصحة الإنجابية وحثوا الدول الأعضاء على المساعدة في إغلاق فجوة التمويل البالغة بليون دولار. وبشأن الإجهاض، أعربت الوفود، مشدِّدة على ولاية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، عن تطلعها للصندوق من أجل كفالة أن يكون الإجهاض مأمونا حيثما هو قانوني، وأن تحصل النساء على رعاية ما بعد الإجهاض لدى حصول إجهاض غير مأمون. وأثنوا على الصندوق للجهود التي بذلها من أجل مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث واستخلاص الدروس من البرنامج المشترك، وشجعوه في الوقت نفسه على بناء قدرات ونظم المكاتب القطرية والشركاء.

٤١ - وعلى جبهة العمل الإنساني، شددت الوفود على أعمال الصندوق وشراكاته البالغة الأهمية في عدد قياسي من الأزمات في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك الأزمات الخمس من المستوى الثالث التي وقعت في عام ٢٠١٥. وإذ أشارت الوفود إلى أن تمويل الصندوق للعمل الإنساني يتزايد بسرعة في استجابة للأزمات، شددت على أهمية العمل مع الصندوق على كفالة استمراره في التمتع بالقدرة على كفالة الإمداد السريع والموثوق به بمستلزمات الولادة المأمونة والصحة الإنجابية، وسلع تنظيم الأسرة، والبرامج الرامية إلى منع العنف الجنساني ومواجهته. ورحبت الوفود بالتزام الصندوق الراسخ بدوره كمنسق للمسؤوليات في مجال العنف الجنساني ضمن هيكلية الاستجابة الإنسانية على المستوى الميداني. وفي هذا الصدد، أعربت الوفود عن سرورها باتخاذ الصندوق خطوات ملموسة لتعزيز قائمته من الخبراء المؤهلين للاستجابة ولتقديم تلك الخدمات الهامة. وأكدت الوفود حرصها على معرفة المزيد عن الجهود التي يبذلها الصندوق من أجل إعطاء الأولوية للعنف الجنساني والتصدي له في حالات الطوارئ وحماية الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية.

٤٢ - وأكد أعضاء المجلس مجددا على أهمية قيام الصندوق بتطبيق الخطة الديمغرافية من خلال برامج مكثفة تستهدف الشباب، وتبني مهاراتهم وإمكاناتهم من خلال التدريب والتعليم. وشجعوا الصندوق على تقوية قدراته في مجال جمع وتحليل البيانات الديمغرافية البالغة الأهمية لتنفيذ ورصد التقدم المحرز في تلك المجالات.

٤٣ - وشدد عدد من الوفود على أهمية الإبقاء على الدعم الكامل والتمويل للبلدان المتوسطة الدخل، التي قد يخفي الصعود في مكانتها الاقتصادية ما تعانيه من مستويات فقر راسخة والتي تحتاج خدمات الصحة العامة فيها إلى استمرار الوجود والدعم القويين من قِبَل الصندوق، مع احترام مبدأ إمساك الجهات الوطنية بزمام هذه العملية. وفي هذا الصدد، أعربت بعض الوفود عن القلق من أن الممارسة المتمثلة في تخصيص الموارد المالية تنطوي على خطر إبعاد التمويل الذي تشتد الحاجة إليه عن البلدان المتوسطة الدخل التي تضم قرابة

٧٠ في المائة من فقراء العالم، وبالتالي الاقتطاع من أنشطة البرامج وعكس مسار المكاسب الإنمائية التي تحققت بصعوبة، وذلك على النحو الذي أشير إليه في خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية. وحثت هذه الوفود الصندوق على اتخاذ خطوات لكفالة ألا تؤدي استراتيجيته المتعلقة بتعبئة الموارد إلى توسيع الفجوة بين المساهمات الأساسية والمساهمات غير الأساسية المخصصة. وأكدت هذه الوفود مجددا عزمها على تشجيع وضع خطة عمل شاملة للتعاون لصالح البلدان المتوسطة الدخل، في شراكة مع الأمم المتحدة والصندوق ووفقا لخطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية، وذلك في جهد يرمي إلى تصميم قياسات شفافة للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تتجاوز نصيب الفرد من الدخل، في اعتراف بالطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر.

٤٤ - وردا على ذلك، أشار المدير التنفيذي للصندوق إلى أنه رغم التركيز المنصب الآن على أهداف التنمية المستدامة، لا تزال هناك أعمال غير منجزة تتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية ولا يزال المجتمع الدولي مسؤولا عنها. وبالنسبة للصندوق، تحدث بصورة خاصة عن وفيات الأمومة، التي أكد أنها مسألة معقدة وشاملة لعدة قطاعات ولا يمكن للأهداف الإنمائية للألفية، بالنظر إلى عدم اكتمال النهج المتبع في تحقيقها، أن تتناولها إلا جزئيا. وأهداف التنمية المستدامة الأكثر شمولا معدّة بشكل أفضل لمواجهة تحدي وفيات الأمومة، ويتعين على الصندوق، من أجل تحقيق هذا الهدف، أن يعمل مع جميع الشركاء، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص. وبالنسبة لتنظيم الأسرة، شدد على مسألة إمكانية الوصول للنساء والفتيات على الأرض الواقع، الأمر الذي يتطلب قيادة وطنية والتزاما وموارد طويلة الأجل ويمكن التنبؤ بها. وناشد مرة أخرى الجهات المانحة أن تزيد مساهماتها، والجهات المانحة الناشئة أن تنظر في تقديم تبرعات جديدة. كما شدد على الحاجة إلى زيادة الموارد المحلية، بقيادة الحكومات الوطنية، التي من دونها لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، ساعدت مساهمات القطاع الخاص في خفض تكاليف السلع الأساسية، بينما واصلت الشراكات الثنائية بين الجهات المانحة والحكومات التخفيف من عبء التكلفة. وأكد للبلدان المتوسطة الدخل أن الصندوق سوف يظل موجودا ونشطا فيها، ويوجه أنشطته إلى حيث تكون الحاجة إليها على أشد ما يكون، على النحو المحدد في الأولويات الوطنية. وفيما يتعلق بالمناقشة بشأن الموارد الأساسية/غير الأساسية، يعمل الصندوق بنشاط مع جميع الشركاء لتحسين تدفقات الموارد. وشدد على أن الصندوق ملتزم التزاماً قوياً بمهمة التقييم، وأكد للمجلس أنه لم تعد ثمة وظائف شاغرة ينبغي ملؤها في مكتب التقييم المستقل. ولا تتعلق المسألة بملاك الموظفين بل بتوفير الموارد اللازمة لتقييمات النوعية. ويقف الصندوق

أيضا في طليعة جهود الأمم المتحدة للإصلاح وتحقيق الاتساق، وهو يبذل كل جهد ممكن للوفاء بالتزاماته.

الحوار المنظم: تنفيذ استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات؛ والالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ والشؤون المالية والميزانوية والإدارية

٤٥ - عرض مدير شعبة الاتصالات والشراكات الاستراتيجية بصندوق الأمم المتحدة للسكان استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان لتعبئة الموارد (DP/FPA/2015/11) والتقرير عن مساهمات الدول الأعضاء وجهات أخرى في صندوق الأمم المتحدة للسكان وتوقعات الإيرادات لعام ٢٠١٥ والأعوام المقبلة (DP/FPA/2015/10). وعرض مدير شعبة الخدمات الإدارية في صندوق الأمم المتحدة للسكان خطة الموارد المتكاملة المحدثة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/FPA/2015/CRP.4).

٤٦ - وسلط أعضاء المجلس الضوء على أهمية القدرة على الوفاء بالغرض وأشاروا إلى أن نسبة الموارد الأساسية إلى الموارد غير الأساسية للصندوق متوازنة، فرحبوا بالحوار المتعلق بتمويل الصندوق وبالاستراتيجية الجديدة لتعبئة الموارد، وأعربوا عن تقديرهم للمشاورات المنتظمة أثناء وضعها. وهم يعلقون أهمية كبيرة على وجود استراتيجية قوية لتعبئة الموارد من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، كما أنهم على ثقة من أن النُهُج المقترحة من شأنها أن تعزز قدرة الصندوق على التصدي لتحديات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأعربوا عن تقديرهم لنهج 'المنظمة ككل' المتبع في تعبئة الموارد، وعن تطلعهم إلى خطة العمل التفصيلية بشأن النهُج الأربعة لمصدر التمويل. وبالنظر إلى العوامل السلبية التي تؤثر على التمويل، شجعوا الصندوق بقوة على التركيز على 'العناصر التمكينية': ربط الموارد بالنتائج؛ ووضع أهداف واضحة لتعبئة الموارد؛ والسعي إلى الابتكار والتفوق في إدارة الأموال. ورحبوا أيضا بالمبادئ الستة والصلات التي تربط بين الأداء المؤسسي ونتائج التنمية. ورغم ارتياحهم لنجاح جهود الصندوق الرامية إلى إحداث خفض في الإنفاق، حذر البعض من خطر الاستمرار في التقشف على تنفيذ البرامج. وشجعت الوفود الصندوق على الحفاظ على مستوى حاسم من الموارد الأساسية المرنة التي يمكن التنبؤ بها، وأكدوا أنه ينبغي لاستراتيجية الصندوق أن تكون قائمة على النتائج وعلى الأدلة وتركز على المزايا النسبية للصندوق.

٤٧ - وإذ تلاحظ الوفود ما يُقترح من اعتماد نوافذ مواضيعية جديدة بغية اجتذاب التمويل، طلبت معلومات عن مواضيع ونتائج الخطة الاستراتيجية التي يجري النظر في اعتماد هذه النوافذ من أجلها. وطلبت أيضا معلومات أكثر تفصيلا عن الثغرات في التمويل لكل

من النتائج والأهداف المتوقعة على أساس سنوي من أجل إثراء الحوار المنظم الجاري، وفقا للقرار ٢٠١٤/٢٤، تشمل ما يلي: لمحة عامة عن الموارد؛ ومعلومات محدَّثة عن الجهود الرامية إلى التحول إلى الموارد العادية والمخصصة تخصيصا مرنا؛ وآخر المعلومات عن التعاون مع القطاع الخاص. وطُلب إجراء تحليل لمخاطر العواقب المحتملة لعدم تلبية الاحتياجات المالية. وشجعت الصندوق على مواصلة بناء قدرات الموظفين على الصعيدين الإقليمي والقطري من أجل تعبئة الموارد، التي وُجهت دعوة إلى إجراء تحليل للتكاليف والفوائد بشأنها، ورحبت بإنشاء وحدة لإدارة الموارد غير الأساسية داخل الصندوق.

٤٨ - وأعربت عن سرورها لتركيز الاستراتيجية على التنويع واجتذاب الجهات المانحة غير التقليدية، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب؛ والاستفادة من التمويل المحلي من خلال البرامج القطرية بالاتساق مع الخطط الإنمائية الوطنية؛ ووضع نظام إلكتروني جديد تعرض فيه بيانات آنية مرئية بشأن النفقات ومساهمات الجهات المانحة من أجل تحسين الشفافية واستهداف المجالات التي تعاني من نقص التمويل. ولوحظ، في هذا الصدد، أنه في عام ٢٠١٥ لا تزال الجهات المانحة التقليدية تمثل أكثر من ٦٠ في المائة من الموارد الأساسية للصندوق. وشجعت الصندوق على الاستمرار في توسيع شراكاته مع القطاع الخاص وتعزيزها. وشددت على أن الحوار المنظم ينبغي أن ينظر إليه في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وحوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن إدارة منظومة الأمم المتحدة، والاستعراض الذي يجرى كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦. وشجعت الصندوق، في هذا الصدد، على العمل بشكل وثيق مع شركائه في منظومة الأمم المتحدة على تعزيز أوجه التآزر والدروس المستفادة والاتساق. وأعربت عن تطلعها إلى الحوار المنظَّم غير الرسمي مع الإدارة بشأن الثغرات في التمويل والفرص في مرحلة ما قبل استعراض منتصف المدة لعام ٢٠١٦ للخطة الاستراتيجية.

٤٩ - وردا على ذلك، أكد مدير شعبة الاتصالات والشراكات الاستراتيجية بالصندوق للمجلس استمرار التزام الصندوق بالعمل في البلدان المتوسطة الدخل، تمشيا مع سياسته المتعلقة بتواجده على الصعيد العالمي. ولفت الانتباه مرة أخرى إلى بوابة الشفافية الإلكترونية التابعة للصندوق والتي تقدم بيانات آنية بشأن النفقات ومساهمات الجهات المانحة في كل بلد، والتي تعمل أيضا على تقوية ثقة الجهات المانحة في الطريقة التي يتبعها الصندوق في إدارة الأموال الملتزم بتقديمها إليه. كما سلط الضوء على الأدوات المماثلة المستخدمة بالفعل، مثل نظام المعلومات الاستراتيجية ونظام البرمجة العالمي. وبالنسبة للمقترح المتعلق بتحليل التكاليف والفوائد والاستثمار في القدرات، أكد للوفود أن الصندوق حريص على معالجة هذه المسائل

بشكل مشترك من خلال مواصلة الحوار المنظم. وأشار، في هذا الصدد، إلى أن الخبراء الاستشاريين في مجال الموارد الإقليمية ساعدوا بشكل كبير على جمع أموال إضافية للصندوق على الصعيدين القطري والإقليمي. ورحب الصندوق ترحيبا كبيرا بالحوار والتمس الدروس وأفضل الممارسات من منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وما زالت الثغرات في التمويل، بشأن النتيجتين الثانية والرابعة على وجه الخصوص، تخلق مشكلة، والصندوق حريص على إيجاد حل بطرق منها على سبيل المثال الصناديق المواضيعية. وأكد أن زيادة مشاركة الصندوق في الأزمات الإنسانية فرضت عمليا تفاوتا أكبر بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، بتخصيص نسبة أكبر للموارد غير الأساسية. وأكد للمجلس أن الصندوق ينظر في مسألة كيفية مواجهة التحدي الذي تطرحه وفيات الأمومة وغير ذلك من الأعمال غير المنجزة ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية.

٥٠ - وشدد مدير شعبة الخدمات الإدارية بالصندوق على أن الصندوق يحقق التزاماته بالمساءلة والشفافية فيما يتعلق بالأموال التي عهد بها إليه. وعلى الرغم من الافتقار إلى الموارد، أشار إلى أن الصندوق ممتثل امتثالا تاما لمبادئ المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، ونظامه لتخطيط الموارد المؤسسية يسير في الاتجاه الصحيح، الأمر الذي يؤدي أيضا إلى تعزيز نهج إدارة المخاطر الذي يتبعه الصندوق. وعلاوة على ذلك، لفت الانتباه إلى حصول الصندوق على رأي غير مشفوع بتحفظات من مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٤، وكذلك إلى نموذج خطوط الدفاع الثلاثة للمساءلة الذي أقره مجلس الرؤساء التنفيذيين في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والذي يمضي الصندوق أيضا على المسار الصحيح بشأنه. وشدد على أن الفجوة الكبيرة القائمة حاليا في التمويل، استنادا إلى الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، لا بد من أن يكون لها أثر سلبي على إطار النتائج المتكامل، وهي تشكل مصدر قلق كبير. وحث على بذل جميع الجهود لتقليص فجوة التمويل الحالية لعام ٢٠١٥ إلى الحد الأدنى، حتى في هذه المرحلة المتأخرة.

٥١ - وفي الختام، تناول المدير التنفيذي للصندوق ثلاث قضايا. الأولى، بشأن تحليل التكاليف والفوائد، وأشار إلى أن نموذج أعمال الصندوق سيتغير بمجرد بدء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ودخول خطة عمل أديس أبابا حيز النفاذ. وسيلزم إجراء تحليل لتدفق الموارد على الصعيد القطري من أجل تحسين إدارة تدفقات تلك الموارد، سواء من خلال القطاع الخاص أو المجتمع المدني. ومن شأن الشراكات الإقليمية أن تساعد في تنظيم هذا التحليل بحسب كل من البلدان. والصندوق على استعداد لبناء قدرة الحكومات على تحقيق هذا الهدف. والقضية الثانية تتعلق بالمساعدة الإنسانية، ففي حين وافق على أن الأزمات

تجتذب الموارد غير الأساسية، أشار إلى أن الصندوق، من خلال آلية أكثر مرونة لمواجهة الأزمات بمزيد من القدرات، من شأنه أن يساعد على التخفيف من انعدام التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية. والقضية الثالثة تتعلق بالمساحة المخصصة للصندوق حول أهداف التنمية المستدامة، فهذه الأهداف شاملة لعدة قطاعات بشكل متعمد وتحتاج إلى تعاون جميع مؤسسات الأمم المتحدة، مما يتطلب نهجا متعدد التخصصات لإيجاد حل، الأمر الذي كان في صلب تصميم أهداف التنمية المستدامة.

٥٢ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ١٨/٢٠١٥ المتعلق بالالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

عاشرا - التقييم

٥٣ - عرض مدير مكتب التقييم بالصندوق خطة التقييم الذي يجرى كل أربع سنوات المدرجة في الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ (DP/FPA/2015/12).

٥٤ - وأشاد أعضاء المجلس بالصندوق بالإعداد الجيد لخطة التقييم الذي يجرى كل أربع سنوات المدرجة في الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩، وعلى تنظيم المشاورات المنتظمة مع الدول الأعضاء. وأعربوا عن سرورهم بالجهود التي يبذلها الصندوق لتعزيز مكتب التقييم والتزامه بتقوية مهمة التقييم. ورحبوا بتحليل الاحتياجات المتغيرة وبالمقترحات المتعلقة باتباع نهج جديدة، بما فيها، على سبيل المثال، أن يزيد المكتب مشاركته في التقييمات على نطاق المجموعات وعلى نطاق المنظومة، وهي خطوة من شأنها أن تساعد في تجميع الموارد وتوسيع نطاق ما تحققه من أثر. وأعربوا عن تقديرهم لقرار إرساء الخطة على مبادئ أساسية، بما في ذلك اتباع نهج متوازن في المساءلة والتعلم. كما أيدوا التوجيه الصادر عن المكتب للصندوق بشأن التخطيط والإدارة وتوفير الموارد واستخدام التقييمات على مستوى البرامج. ورحبوا بالخطط الرامية إلى إجراء تقييم للتقييمات وتقييمات توليفية للإفادة منها في تعلم الدروس الاستراتيجية. ولاحظوا، فيما يتعلق بتقييمات الأثر، أن الصندوق سعى إلى التركيز على إجراءات التدخل فيما يتعلق بالمراهقين والشباب في إطار النتيجة ٢ من الخطة الاستراتيجية، وشجعوا الصندوق على تناول المسألة من منظور الصحة الجنسية والإنجابية وحقوق الإنجاب والمساواة بين الجنسين. وأعربوا كذلك عن تقديرهم للتوضيح الذي قدمه الصندوق للمرحلة التي بلغتها التقييمات اللامركزية ولتسليطه الضوء على التحدي المتمثل في تقييم التمويل المخصص.

٥٥ - وأعربت الوفود عن تأييدها للجهود التي يبذلها مكتب التقييم لتجميع تقييمات المكاتب القطرية، بدءا من اقتراح تجريب القيام بخمسة تقييمات متزامنة للمكاتب القطرية. ورحبت أيضا بالعمل الذي يقوم به المكتب لوضع معايير واضحة لاختيار الأولويات وتحديدها فيما يتعلق بالتقييمات المؤسسية، إضافة إلى العملية التشاورية التي يتبعها الموظفون على الصعيد القطري وعلى صعيد المقر بشأن تحديد أولويات المنظمة خلال الخمس سنوات التالية، تبعاً لأهميتها وفائدتها والنطاق الذي تغطيه. وشجعوا الصندوق على العمل مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، وبخاصة مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، في تصميم نهج مشترك لبناء قدرات التقييم الوطنية.

٥٦ - وبخصوص تمويل التقييم، فرغم إدراك أعضاء المجلس أن لدى الصندوق خططا لتمويل وظيفة التقييم التي يقوم بها وترحيبهم بأن الصندوق حدد استثمار نسبة ٣ في المائة

من الموارد المخصصة للبرنامج في مجال التقييم، أعربوا عن قلقهم لأن الصندوق لم ينفق على التقييم في عام ٢٠١٤ سوى ٠,٣٧ في المائة من نفقات البرنامج. وأعربت الوفود كذلك عن قلقها بشأن مدى تناسب قدرة المكتب مع وظيفته ودوره.

٥٧ - وردا على ذلك، أكدت مديرة مكتب التقييم التابع للصندوق أن الصندوق يضطلع بدور نشط في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في مجال بناء القدرات الوطنية على التقييم، بما في ذلك ضمن عدد من الأفرقة العاملة. ولفتت الانتباه إلى أنها ترأس اثنين من هذه الأفرقة، أحدهما معني بإضفاء الطابع الاحترافي على مهام التقييم والآخر معني بالتقييمات اللامركزية. وبخصوص التمويل، سلطت الضوء على الزيادة الكبيرة في الموارد التي فاقت ٤ ملايين دولار للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، التي رغم تحقيقها تقدما ملحوظا لم تستوف بعد المعيار المحدد وهو ٣ في المائة من الميزانية. ومع ذلك، أكدت أن التوقعات تشير إلى زيادة في الاستثمارات التي توظفها المكاتب الإقليمية والقطرية في عمليات التقييم المواضيعي والبرنامجي، وأن هذه التكاليف لم تُدرج بعد في الميزانية. وشددت على أن مكتب التقييم وشعبة البرامج يعملان بهمّة لضمان تسجيل نفقات التقييم اللامركزي في نظام البرمجة العالمي لعام ٢٠١٥، من أجل تحسين الإبلاغ عن النفقات على المستوى اللامركزي. وفيما يتعلق بالموارد البشرية، لاحظت أوجه القلق التي عبّر عنها المجلس وذكرت أن خطة التقييم الذي يجرى كل أربع سنوات المدرجة في الميزانية تضمنت موارد لزيادة موظفي الرتب المتوسطة في مكتب التقييم وأن استراتيجية تنمية القدرات المقرر تنفيذها سوف تتيح الفرصة لاستعراض ملاك الموظفين من جميع الرتب. ولاحظت أيضا أن المكاتب القطرية شهدت زيادة في عدد موظفي الرصد والتقييم في عام ٢٠١٥، وأن عضوين في المجلس زودا المكاتب الإقليمية بموظفين فنيين مبتدئين. وأوضحت أن الصندوق يسعى إلى توظيف المزيد من الموظفين الفنيين المبتدئين على المستويين المركزي والإقليمي.

٥٨ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ١٩/٢٠١٥ بشأن خطة عمل التقييم الذي يجرى كل أربع سنوات وميزانيته.

حادي عشر - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٥٩ - عرض نائب المدير التنفيذي للصندوق (لشؤون البرامج) ذلك البند.

٦٠ - وتولى المديرون الإقليميون للصندوق عن مناطق أوروبا وآسيا الوسطى، وآسيا والمحيط الهادئ، وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وغرب ووسط أفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عرض وتوضيح البرامج القطرية لكل من أذربيجان، وإندونيسيا،

وأوزبكستان، وبنما، وبيلاروس، وتركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجورجيا، وزامبيا، وزمبابوي، والسلفادور، وسوازيلند، وصربيا، والصين، وطاجيكستان، وغينيا - بيساو، وكازاخستان، وكمبوديا، وكولومبيا، وملديف، إلى جانب التمديد ستة أشهر للبرنامج القطري لإثيوبيا، والتمديد الأول سنة واحدة للبرنامج القطري لكل من أوكرانيا، والبرازيل، وبوركينا فاسو، وجمهورية كوريا الديموقراطية، وقيرغيزستان، وموزامبيق، والتمديد الثاني سنة واحدة للبرنامج القطري لكوت ديفوار.

٦١ - واستعرض المجلس التنفيذي واعتمد، وفقا لقراره ٢٠١٤/٧، وثائق البرنامج القطري لكل من أذربيجان (DP/FPA/CPD/AZE/4)، وإندونيسيا (DP/FPA/CPD/IDN/9)، وأوزبكستان (DP/FPA/CPD/UZB/4)، وبنما (DP/FPA/CPD/PAN/3)، وبيلاروس (DP/FPA/CPD/BLR/2)، وتركيا (DP/FPA/CPD/TUR/6)، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا (DP/FPA/CPD/MKD/1)، وجورجيا (DP/FPA/CPD/GEO/3)، وزامبيا (DP/FPA/CPD/ZMB/8)، وزمبابوي (DP/FPA/CPD/ZWE/7)، والسلفادور (DP/FPA/CPD/SLV/8)، وسوازيلند (DP/FPA/CPD/SWZ/6)، وصربيا (DP/FPA/CPD/SRB/1) بما في ذلك إطار النتائج والموارد الخاص بكوسوفو (DP/FPA/CPD/SRB/1/Add.1)، والصين (DP/FPA/CPD/CHN/8)، وطاجيكستان (DP/FPA/CPD/TJK/4)، وغينيا - بيساو (DP/FPA/CPD/GNB/6)، وكازاخستان (DP/FPA/CPD/KAZ/4)، وكمبوديا (DP/FPA/CPD/KHM/5) وكولومبيا (DP/FPA/COL/6)، وملديف (DP/FPA/CPD/MDV/6).

٦٢ - واعتمد المجلس التنفيذي التمديد الثاني سنة واحدة للبرنامج القطري لكوت ديفوار، وأحاط علما بالتمديد ستة أشهر للبرنامج القطري لإثيوبيا والتمديد الأول سنة واحدة للبرنامج القطري لكل من أوكرانيا، والبرازيل، وبوركينا فاسو، وجمهورية كوريا الديمقراطية، وقيرغيزستان، وموزامبيق (DP/FPA/2015/14).

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

ثاني عشر - بيان المديرة التنفيذية وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

٦٣ - أبلغت المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في ملاحظاتها الافتتاحية أعضاء المجلس بأن المكتب ما زال يرتكز على أساس مالي متين ويشهد زيادة مستمرة في الطلب على خدماته. وعرضت تقديرات ميزانية المكتب لفترة السنتين

٢٠١٦-٢٠١٧ (DP/OPS/2015/5)، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقديرات ميزانية المكتب لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (DP/OPS/2015/7) والتقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة المشتريات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لعام ٢٠١٤ (DP/OPS/2015/6).

٦٤ - وقالت إنه باعتبار أن المكتب منظمة ذاتية التمويل تسعى لتحقيق الأهداف المتوخاة من خطتها الاستراتيجية، فهو يحتاج إلى استثمارات مستمرة لضمان استقراره المالي ككيان غير ربحي. وأبرزت أن المكتب يسير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق أهداف خطته الاستراتيجية بفضل معدلات التنفيذ العالية، وارتفاع مستوى استرداد التكاليف، وزيادة المكاسب في الكفاءة نتيجة لإنشاء مركزين للخدمات المشتركة في بانكوك وكوبنهاغن، وانخفاض التكاليف الكلية للإدارة. وتوقعت أن يحقق المكتب الإيرادات الصافية المستهدفة لفترة السنتين، وأن يحتفظ باحتياطي تشغيلي أعلى من الحد الأدنى المطلوب. وقالت إن المكتب، المستعد لتلبية الطلب المتزايد على الهياكل الأساسية المناسبة، يشعر بالتفاؤل أيضا بسبب تزايد الطلب على خدماته من الأمانة العامة للأمم المتحدة وبسبب التوصية الإيجابية التي تلقاها من الفريق الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام.

٦٥ - ولاحظت أن المكتب، الذي يحرص على التكيف مع التغيرات وعلى تطوير أدائه في التنفيذ، بسّط هيكليته من خلال تطبيق اللامركزية لكي يمنح صلاحيات لمنفذي عملياته العالمية. وأردفت قائلة إن تلك الخطوة تعتبر مكونا جوهريا من مكونات نهج إدارة المخاطر الذي يتبعه المكتب، والذي يركز على إرساء الأسس اللازمة للقيام بمهمة مكرسة لضمان الجودة. وأشارت إلى أن المكتب يمارس أيضا دورا قياديا فيما يتعلق بالاستدامة؛ وأوضحت أن المكتب سينشر في عام ٢٠١٦ تقريره الأول عن الاستدامة، الذي يعتمد فيه أفضل الممارسات المتبعة الخارجية من خلال المواءمة مع المبادرة العالمية لتقارير الأداء، التي تعد معيارا عالميا. وأشارت كذلك إلى أن المكتب، استجابةً لتوصيات مراجعي الحسابات، يجري استعراضا للمجالات الرئيسية في سياسات وممارسات الموارد البشرية المطبقة لديه، للتأكد من أنه يقدم إلى شركائه دعما مستوفيا لأرقى المعايير، وهو أمر يتصدر أولويات المكتب. وفي هذا الصدد، لفتت الانتباه إلى أن عدد النساء في الفريق الإداري العالمي الخاص بالمكتب ارتفع بدرجة غير مسبوقة.

٦٦ - وسلطت الضوء على أن المكتب يضطلع بدور محوري في ضمان أن المساعدة الإنمائية والتمويل الخاص والمحلي يكمل كل منهما الآخر، بما يكفل حسن استثمار رأس المال في البلدان النامية. واستطردت بقولها إن المكتب يعمل مع طائفة واسعة من الشركاء لتشجيع

الاستثمار في المشاريع الإنمائية، وإن نموذج أعمال المكتب يؤهله للاضطلاع بهذا الدور. وأوضحت أن هذا النموذج ينطوي على نهج لاسترداد التكاليف قادر على توزيع التكاليف على المشاريع بدقة أكبر ويتيح استكشاف وسائل مبتكرة لتمويل التنمية. وفي هذا الصدد، أشارت إلى أن المكتب يعكف أيضا على تقييم فرص الاستثمار الرامي إلى تحقيق آثار اجتماعية، وهي تحظى بأهمية خاصة في ضوء تناقص المساعدة الإنمائية.

٦٧ - وأشاد أعضاء المجلس بالدور القيادي القوي الذي تمارسه المديرة التنفيذية لكي تكفل استمرارية نموذج أعمال المكتب، الذين يقدّرون قيمته الكبيرة، ولا سيما في سياق التنمية الخطة المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأعربوا عن رضاهم عما يبذله المكتب من جهود مستمرة للحفاظ على توازن ميزانيته، وشجعوه على مواصلة الاحتفاظ باحتياطي تشغيلي أعلى من الحد الأدنى المطلوب. ورحبوا بسياسة التسعير المنقحة التي يطبقها المكتب في تعامله مع عملائه، والتي أدت إلى زيادة الشفافية وتخفيض تكاليف الإدارة، وشجعوا المكتب على أن يواظب على التنقيح الدوري لسياسته المنظمة لاسترداد التكاليف من أجل مواصلة تحسين الكفاءة والفعالية. وأثنوا على عرض ميزانية المكتب بطريقة متسقة مع ميزانيات باقي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بالنسبة لتصنيف التكاليف والإبلاغ على أساس النتائج، وأعربوا عن اتفاقهم مع اللجنة الاستشارية في أن دورة التخطيط الخاصة بنموذج التمويل الذاتي للمكتب لا بد أن تكون مدتها سنتين نظرا لصعوبات التنبؤ.

٦٨ - واعترفت الوفود بالخطوات التي اتخذها المكتب في اتجاه توثيق التعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وأعربت عن تقديرها لعلاقات العمل الوثيقة التي تربط المكتب بالدول الأعضاء وللمفاوضات الجارية التي نظمها بالنيابة عنها. وبعد أن شددت الوفود على أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، أيدت بقوة عمل المكتب مع القطاع الخاص وشجعته، في هذا الصدد، على زيادة الاستثمارات في البلدان المتوسطة الدخل. كما أيدت الوفود قرار المكتب الإبقاء على المستويات الحالية لقدراته لمعالجة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بدعم من القطاع الخاص، وشجعت المكتب بقوة على مواصلة تقديم المساعدة في بناء السلام في البلدان التي تمر بأزمات.

٦٩ - ورحبت الوفود تحديدا بتقرير المكتب عن أنشطة الشراء على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وأثنت على ما تضمنه من بيانات وتحليلات إحصائية متينة تُظهر مراحل تطور أنشطة الشراء في الأمم المتحدة على مدى العقد الماضي. وشجعت الوفود على إدخال المزيد من التحسينات على التقرير، مثل توحيد طريقة عرض بيانات الشراء الخاصة بجميع الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة. وأكدت الوفود أهمية التحلي بالكفاءة في الشراء من أجل

تحقيق أهداف الأمم المتحدة وغاياتها، وأثنت على الإصلاحات التي تدخلها الأمم المتحدة، بقيادة المكتب، على نظام الشراء منذ عام ٢٠٠٦. وأعربت الوفود كذلك عن تقديرها للجهود التي تبذلها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٥٧، الذي يشجعها على زيادة الفرص المتاحة أمام الموردين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. غير أنها أكدت أن توسيع قاعدة الشراء يتعين أن تصحبه خطوات لضمان الحصول على أعلى جودة بأفضل سعر. ودعت الوفود أيضا إلى رفع مستوى تفويض السلطة والحد من التأخير في تسليم السلع والخدمات، وطلبت أن يدرج المكتب بيانات بشأن هذه المسألة في التقارير المقبلة.

٧٠ - وردا على ذلك، أكدت المديرة التنفيذية للمكتب من جديد أن المكتب ملتزم بالعمل مع شركائه على مواجهة التحديات التي تعترض تنفيذ البرامج في مختلف أنحاء العالم. وأكدت أن المكتب نجح في نموذج تحسين تقدير التكاليف والتسعير الخاص به وفي تقليص مصروفات الإدارة. ولاحظت أن نموذج أعمال المكتب يلبي طلبات القطاع الخاص واحتياجاته ويشجع على توجيه التمويل الخاص إلى التعاون الإنمائي، ولا سيما فيما يتصل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالشراء، قالت إن المكتب حرص على توسيع نطاق شراكاته وعمل بهمة على تشجيع الشركات الخاصة على تسجيل نفسها في الموقع الإلكتروني للسوق العالمية للموردين المتعاملين مع المكتب، لكي يتسنى لها الاستفادة من العطاءات والمشاركة في المنافسات التي تفيد المشاريع التي تخدم المحتاجين. وأشارت إلى أن المكتب واظب على استكشاف سبل جديدة للعمل مع الدول الأعضاء وسعى إلى توسيع نطاق وجوده في كثير من البلدان الأخرى في مختلف أنحاء العالم.

٧١ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠/٢٠١٥ عن تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٧-٢٠١٦.

٧٢ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢١/٢٠١٥ بشأن التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤.

الجزء المشترك

ثالث عشر - الشؤون المالية والميزانوية والإدارية

٧٣ - قدم مدير مكتب الشؤون الإدارية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطة الشراء المشتركة (DP-FPA-OPS/2015/1). وقام كل من مدير مكتب دعم

المشتريات بالبرنامج الإنمائي، والمستشار العام للفريق القانوني ومديره بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ورئيس شعبة خدمات المشتريات بصندوق الأمم المتحدة للسكان، بعرض المجالات التي ركّز عليها التقرير والاستنتاجات الرئيسية الواردة فيه، من منظور المنظمة التي ينتمي إليها كل منهم.

٧٤ - ورحبت الوفود بالتقرير عن أنشطة الشراء المشتركة وبالتقدم الذي أحرزه كل من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع فيما يتعلق بتقليص تكاليف الشراء وتفادي الازدواجية. فمنذ عام ٢٠١١، تسهم تلك الجهود في إدخال تحسينات وتحقيق وفورات مهمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بفضل اعتماد عمليات أكثر كفاءة وتخفيض التكاليف وتعزيز عمليات الشراء في المكاتب القطرية. وشجعت الوفود جميع مؤسسات الأمم المتحدة على أن تحذو حذو هذا الانضباط المالي. وأثنوا على هذه المؤسسات لِما أدخلت من أساليب مبتكرة على عمليات الشراء المشتركة، الأمر الذي أدى إلى تحقيق وفورات في التكاليف واعتماد عمليات شراء أكثر كفاءة والتزود بسلع وخدمات أعلى جودة. وطلبت تفاصيل عن الكيفية التي ستوسع المؤسسات من خلالها عمليات الشراء المشتركة خارج نطاق الاحتياجات المؤسسية لتشمل السلع الأساسية على المستويين المركزي والقطري. وأشارت الوفود إلى أنها ترى أن هناك مجالاً لتحقيق نفس النجاح الذي أُحرز في علميات الشراء المشتركة في برنامج المشتريات ككل، بأسلوب أكثر منهجية، سعياً إلى تحقيق مزيد من الوفورات والاستثمارات المحددة الأهداف. وقالوا إنهم يتطلعون إلى معلومات مستكملة عن إدراج هذه الممارسات في التقرير المقبل.

٧٥ - وأثنى أعضاء المجلس على مكتب خدمات المشاريع لحصوله على الشهادة الذهبية لممارسات التنمية المستدامة التي يمنحها المعهد المعتمد للمشتريات والإمداد. وإذ سلموا بالتزام المنظمة باحتلال الصدارة في اعتماد الممارسات المستدامة والفعالة والمبتكرة، فإنهم شجعوا مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى على أن تحذو حذوها. ورحبوا بالنهج المبتكر الذي اعتمدته مؤسسات الأمم المتحدة في تحديد شركاء من خارج منظومة الأمم المتحدة عندما يتعذر تحقيق التعاون داخل المنظومة. وحثوا أيضاً البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع على إنشاء مهام ومراكز للخدمات المشتركة في البلدان المستفيدة من البرامج، على النحو الوارد في الاستعراض الذي يُجرى كل أربع سنوات.

٧٦ - وفي حين سلمت الوفود بأن التقرير عن أنشطة الشراء المشتركة قدم معلومات مستفيضة، اقترحت أن تكون التقارير المقبلة أكثر تحليلاً في مضمونها وأن تحدد مدى استفادة كل مؤسسة من أنشطة الشراء المشتركة. وفي هذا الصدد، طلبوا توضيحات بشأن النسبة

المئوية للاستخدام الفعلي من أنشطة الشراء المشتركة لكل مؤسسة. وطلبوا أيضاً معلومات مستكملة عن الجهود الجارية التي تبذلها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل إبرام اتفاقات طويلة الأجل بشأن شراء المركبات. وطلبوا أيضاً معلومات بشأن التقدم المحرز في تحسين أدوات التخطيط المركزي للموارد من أجل كفالة التدفق الفعال للمعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، أعربوا عن أملهم في معرفة ما إذا كانت المبادرات المشتركة قد اجتذبت المزيد من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص للانضمام إلى الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

٧٧ - ورداً على ذلك، رحّب مدير مكتب الشؤون الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوصيات أعضاء المجلس وبطلبهم توفير مزيد من التحاليل في التقارير المتعلقة بأنشطة الشراء المشتركة، وأكد لهم أن المؤسسات الثلاث سوف تتبع نفس النهج، بما في ذلك تقديم تفاصيل عن الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وإذ أشار إلى أن نطاق التقرير كان أوسع بكثير مما كان عليه في السنة الماضية، أكد للمجلس أن المؤسسات حريصة على فعل المزيد فيما يتعلق بأنشطة الشراء المشتركة، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً ومن عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٧٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علمًا بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطة الشراء المشتركة (الوثيقة DP-FPA-OPS/2015/1).

رابع عشر - متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٧٩ - عرض نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) التقرير المتعلق بتنفيذ قرارات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/2015/31 و DP/FPA/2015/13). وقدم مدير مكتب دعم السياسات والبرامج بالبرنامج الإنمائي عرضاً بشأن التقرير.

٨٠ - ورحّب أعضاء المجلس بالتقرير، وشددوا على أهمية تحقيق هدف استئصال الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، مؤكدين على ضرورة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقالوا إنهم يرون أن البرنامج الإنمائي وصندوق السكان يضطلعان بدور محوري في هذا الجهد، ولا سيما من خلال الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك للفترة

٢٠١٦-٢٠٢١. ورحّبوا بتعزيز الشراكة بين البرنامج الإنمائي وصندوق السكان والمؤسسات الأخرى العاملة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولا سيما الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا. وأعربوا عن سرورهم للجهود التي تبذلها المؤسسات لإيجاد نهج مشترك يركز على إدماج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في السياسات الصحية الوطنية والبرامج الأخرى، ولا سيما تلك المتعلقة بالصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية. وحثوا المؤسسات على تركيز جهودها في البلدان الشريكة، ولا سيما فيما يتعلق بتصميم نظم الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية الشاملة. وأبرزوا أن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز جزء لا يتجزأ من القضايا الأوسع نطاقاً المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وأثنوا في هذا الصدد على الجهود المركزة على الفتيات الصغيرات اللواتي يكن في كثير من الأحيان أول ضحاياه. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل حماية حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات والسكان الرحل، وتمكينهم من الحصول على خدمات الرعاية، أمراً بالغ الأهمية في تحقيق الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالملكية الفكرية وتكاليف العلاج، شجعوا المؤسسات الشريكة على التعاون مع المرفق الدولي لشراء الأدوية، وهو مبادرة صحية عالمية تسعى إلى تحديد وتعزيز الوصول إلى حلول مبتكرة وميسورة التكلفة لتحسين الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجه وتشخيصه. وفي هذا السياق، رحّبوا بجهود أنشطة الشراء المشتركة التي بذلتها مؤسسات الأمم المتحدة وشركاؤها، والتي أسهمت في تقليص تكاليف الأدوية. وأبرزوا كذلك الحاجة إلى تعزيز القدرات الوطنية لإدارة المشتريات والمخزونات، التي تُعتبر أساس النجاح على الأجل الطويل.

٨١ - ورداً على ذلك، شكرت نائبة المدير التنفيذي (لشؤون البرامج) في صندوق السكان الوفود على دعمها القوي في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلى التقدم الكبير الذي أحرز من خلال شراكات مبتكرة. ووجهت الانتباه إلى المؤتمر الدولي العشرين المعني بالإيدز الذي عُقد في ملبورن عام ٢٠١٤، وسلطت الضوء على أربعة مجالات لإجراءات التدخل جرى تحديدها في عرض قدمته مجموعة من الشباب دعوا فيه إلى ما يلي: (أ) إنشاء بيئة تمكينية أفضل؛ (ب) ومواصلة الاستثمار في العلاج والعلوم سعياً إلى تخفيض التكاليف وتوسيع نطاق الاستفادة من خدمات الرعاية؛ (ج) وتحسين التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لكفالة اتخاذ الناس خيارات أفضل قائمة على المعرفة؛ (د) والحاجة إلى وضع النقاش بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إطار المحبة والتوجيه والتقدير. وشددت

على أن هذا النداء الموجه إلى البشرية عموماً هو نتاج للجهود الرائعة التي بُذلت في سبيل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٨٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بتنفيذ مقررات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (DP/2015/31 و DP/FPA/2015/13).

خامس عشر - الزيارات الميدانية

٨٣ - قدم المقرر التقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة إلى الأردن التي قامت بها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2015/CRP.1).

٨٤ - وشدد أعضاء المجلس في تعليقاتهم العامة على جدوى الزيارات الميدانية التي تعطيهم خبرة مباشرة عن الأعمال التي تضطلع بها المؤسسات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة في الميدان، وتساعدهم على فهم أهمية دورها على الصعيد القطري بالتعاون مع الحكومة والشركاء. وأعربوا على وجه الخصوص عن سرورهم لزيارة بلد مثل الأردن الذي يتعامل مع تدفق هائل للاجئين، وهي الزيارة التي منحت أعضاء المجلس رؤية واضحة عن الأزمة الإقليمية وآثارها على البلدان في المنطقة. وقالوا إنهم يرون في الزيارات الميدانية طريقة ممتازة لتبادل الخبرات والدروس المستفادة. وسلّطوا الضوء أيضاً على أهمية ترابط منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ البرامج على الصعيد القطري، والاستفادة من مزاياها النسبية المختلفة.

٨٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بتقرير الزيارة الميدانية المشتركة إلى الأردن للمجالس التنفيذية للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي (DP/FPA/OPS-ICEF-UNWWFP/2015/CRP.1).

المبادئ التوجيهية للزيارات الميدانية

٨٦ - قدمت أمينة المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالزيارات الميدانية للمجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع، والمتعلقة

بالزيارات الميدانية المشتركة مع المجالس التنفيذية لليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي (DP/2015/CRP.3).

٨٧ - ورحب أعضاء المجلس بالتنقيحات المقترح إدخالها على المبادئ التوجيهية للزيارات الميدانية، وأوصوا بإجراء التغييرات التالية: (أ) في الفقرة ٤ (أ)، المعايير العامة التي يتعين النظر فيها، النقطة '٣'، عوضاً عن: ''بلد لم تجر زيارته بعد''، يُقترح: ''بلد لم تجر زيارته بعد أو جرت زيارته أقل عدد من المرات''؛ (ب) وفي الفقرة ٤ (ج) المعايير المتعلقة بالبلد، النقطة '٤'، عوضاً عن: ''من قبيل حقوق الإنسان أو فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأهداف الإنمائية للألفية أو أطر أخرى''، يُقترح: ''التنمية والجوانب الإنسانية أو فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥'' وأطر أخرى؛ (ج) وفي الفقرة ١٤، عوضاً عن: ''يُنصح أن يكون عضو واحد على الأقل من أعضاء البعثة له مركز سفير''، يُقترح: ''يُنصح أن يكون ٢٥ في المائة على الأقل من أعضاء البعثة لهم مركز سفير''.

٨٨ - ورداً على ذلك، أبرزت أمينة المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع أن المجلس التنفيذي قد زار في الماضي، في إطار زياراته الميدانية، أحد البلدان بسبب السياق الإنمائي لهذا البلد على وجه التحديد. وأشارت إلى أن المبادئ التوجيهية للزيارات الميدانية سوف تُنقَح لكي تعكس ذلك النهج. ولاحظت أنه من أجل تجنب استباق اعتماد الجمعية العامة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لم يرد ذكر هذه الخطة في المبادئ التوجيهية المنقحة؛ ولاحظت أيضاً أن الإشارة إلى الخطة سوف ترد في النص النهائي. وفيما يتعلق بمشاركة السفراء في الزيارات الميدانية، أبرزت أن المبادئ التوجيهية المقترحة نصت على ''عضو واحد على الأقل'' لأن بعض الزيارات الميدانية السابقة لم تضم أي سفير إطلاقاً. وسوف تراجع الأمانة هذا النص ليتضمن جملة ''٢٥ في المائة على الأقل''.

٨٩ - وأحاط المجلس التنفيذي بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالزيارات الميدانية للمجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع، والمتعلقة بالزيارات الميدانية المشتركة مع المجالس التنفيذية لليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي (DP/2015/CRP.3).

سادس عشر – مسائل أخرى

كلمة رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٩٠ - ركز رئيس مجلس موظفي البرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب خدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في البيان الذي أدلى به أمام المجلس على أربع قضايا شاملة هي: الأثر المترتب على عمليات إعادة الهيكلة التنظيمية الأخيرة، والشفافية والمساءلة، وطرائق التعاقد، والتوازن والتنوع في الإدارة والموظفين. وقال إن مجلس الموظفين مستعد لمناقشة تلك القضايا والحلول الممكنة مع المؤسسات المعنية.

٩١ - وأحاط المجلس التنفيذي علما ببيان رئيس مجلس موظفي البرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب خدمات المشاريع/هيئة الأمم المتحدة للمرأة.